

Permanent Mission of the  
State of Qatar to the United Nations  
New York



الوفد الدائم لدولة قطر  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

كلمة  
المجموعة العربية  
يلقيها سعادة السفير  
ناصر بن عبد العزيز النصر  
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

نيابة  
عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

أمام  
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير  
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة  
من جميع جوانبه

٩ يوليو ٢٠٠١

(212) 486-9335 Fax. (212) 758-4952/308-5630/223-4285

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

يسرني، نيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أن أتقدم إليكم ولبلاكم الصديق، كولمبيا، بالتهنئة الخاصة على رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه. كما أتقدم بالتهنئة لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم، ونحن على ثقة تامة بأنهم سيسهمون في إنجاح أعمال هذا المؤتمر للوصول به إلى الغايات المنشودة التي نطمح إليها جميعاً وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي حدود الولاية المحددة لهذا المؤتمر في سبيل مكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

كما لا تفوتني الفرصة في أن أتقدم بالشكر إلى السفير كارلوس دو سانتوس على الجهد الحثيث الذي بذله أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية وعلى تقديمه للوثيقة A/Conf.192/PC/L.4/Rev.1 التي تعتبرها الدول العربية أساساً مناسباً للتفاوض نظراً للتوازن الذي اتسمت به الوثيقة، وهو التوازن الذي نأمل المحافظة عليه من أجل إنجاح هذا المؤتمر.

السيد الرئيس ،،

لقد ساهمت الدول العربية بفاعلية في اجتماعات اللجنة التحضيرية التي سبقت عقد هذا المؤتمر، وكان لها مواقف واضحة وجلية حول موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا الصدد، لا يسعني سوى التأكيد، نيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، على المواقف الواردة في الوثيقة A/Conf.192/PC/44 الصادرة بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠١ م.

وإذ ترحب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر، وتعتبره فرصة مؤاتية في سبيل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، تود التأكيد على عدد من الأمور التي يجب أن يأخذها المؤتمر بعين الاعتبار:

(١) ضرورة تركيز المؤتمر على مناقشة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وبالتالي، عدم الخروج على الولاية المحددة له وفقا لقرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة رقم 54/54V، مع التأكيد على ضرورة عدم المساس بسيادة الدول .

(٢) إن تجاوب الدول العربية مع مبادرة المجتمع الدولي لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يعني بآية حال التخلي عن أولويات المجتمع الدولي في نزع السلاح، وهي الأولويات التي حددتها بوضوح وبالإجماع الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي الأولوية القصوى، وأسلحة الدمار الشامل، ثم الأسلحة التقليدية، وعليه فإن الدول العربية ترى ضرورة أن يتضمن برنامج العمل إشارة واضحة إلى تلك الوثيقة والأولويات الهامة الواردة بها ذات الارتباط بالأمن والسلام الإقليميين والدوليين.

(٣) إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يعد أداة لتأجيج النزاعات في العديد من مناطق العالم حيث أن هذه النزاعات تجد جذورها في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية الموروثة عن عهود استعمارية، أو نتيجة للاحتلال الأجنبي في العديد

من الدول وخاصة الدول النامية والتي تؤدي حتما إلى نشوب صراعات سياسييه، ومن ثم اندلاع نزاعات عسكرية. وعليه، تؤكد الدول العربية على ضرورة تضمين ديباجة برنامج العمل المقترح إشارة واضحة إلى جذور النزاعات على النحو الوارد في الفقرة (١٣) من الوثيقة رقم A/conf.192/PC/33 الصادرة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠١ م المتضمنة تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأ وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 54/54 V.

(٤) ضرورة أن تتضمن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر تأكيدا على حق الدول في الدفاع المشروع عن النفس وفقا لما نصت عليه أحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك حق الشعوب في تقرير المصير لا سيما تلك الشعوب التي لا تزال تزرع تحت نير السيطرة الاستعمارية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، وأهمية الأعمال الفعال لهذا الحق. وفي هذا الصدد، تؤكد الدول العربية من جديد على ضرورة استرجاع اللغة الواردة حول هذا الموضوع كما وردت في الفقرة (١٤) من مشروع برنامج العمل الوارد بالوثيقة A/Conf.192/PC/L.

السيد الرئيس ،،

ترى الدول العربية أن انعقاد هذا المؤتمر يعد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وفي هذا الصدد، ترى ضرورة أن يتمخض عنه برنامج عمل يتسم بالواقعية والفاعلية وقابلية التنفيذ. وفي هذا الإطار، فإن المسؤولية الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل تقع على عاتق السلطات الوطنية للدول المعنية.

وفي الختام، أود، نيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أن أؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون معكم من أجل إنجاز هذا المؤتمر.

وشكراً ،،